

إعلان نتائج ميزان المدفوعات الفلسطيني - الربع الثالث 2014 246.3 مليون دولار عجز الحساب الجاري في الربع الثالث 2014

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الثالث 2014، وذلك ضمن الإصدار الدوري المشتركة لميزان المدفوعات الفلسطيني، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة التي قامت بها كل من سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، علماً أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

وقد أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثالث من عام 2014 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، تحويلات جارية)، والذي بلغ 246.3 مليون دولار أمريكي، مشكلًا ما نسبته 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثالث من عام 2014، وبانخفاض بلغت نسبته 55.3% عن الربع السابق. ويعزى السبب الرئيس في هذا العجز إلى الميزان التجاري السلعي الذي سجل عجزاً بقيمة 1,362.9 مليون دولار أمريكي، مشكلًا ما نسبته 44.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للربع الثالث من عام 2014، بانخفاض بلغت نسبته 6.8% عن الربع السابق.

كما سجل ميزان الخدمات عجزاً مقداره 36.0 مليون دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 13.5% عن الربع السابق متأثراً بارتفاع صادرات خدمات الأعمال الأخرى.

بالمقابل، سجل حساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الاستثمار) فائضاً مقداره 349.1 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة، بانخفاض بلغت نسبته 1.6% عن الربع السابق. وقد كانت تعويضات العاملين في إسرائيل البالغة 306.2 مليون دولار أمريكي السبب الرئيس في فائض حساب الدخل. فيما بلغ دخل الاستثمار المقبوض من الخارج 51.5 مليون دولار أمريكي، نتج بشكل أساسي عن الدخل والفوائد المقبوضة على الاستثمارات الأخرى والودائع الفلسطينية في البنوك الخارجية.

كما حقق ميزان التحويلات الجارية فائضاً بلغت قيمته 803.5 مليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 34.3% عن الربع السابق، نتج بشكل رئيس عن ارتفاع تحويلات المانحين للحكومة. وقد شكلت التحويلات الجارية للقطاع الحكومي ما نسبته 42.8% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج، بينما شكلت التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى (وأهمها القطاع الخاص) النسبة المتبقية 57.2%. ومن الجدير بالذكر أن تحويلات الدول المانحة قد شكلت نحو 49.1% من إجمالي التحويلات الجارية من الخارج.

كما أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات إلى وجود فائض في الحساب الرأسمالي والمالي مقداره 372.2 مليون دولار أمريكي، على خلفية الفائض المتحقق في الحساب المالي البالغ 293.7 مليون دولار أمريكي. في المقابل، حققت الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد الفلسطينية ارتفاعاً بحوالي 77.6 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الربع السابق.

تجدر الإشارة إلى أن ميزان المدفوعات يعتبر الأداة التي تحدد مركز الدولة بالنسبة للعالم الخارجي وحجم الدين الخارجي، مما يساعد الباحثين وصناع القرار في استنباط السياسات الاقتصادية والخطط التنموية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي الذي يكفل للدولة تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، علماً بأنه تم الاستناد إلى أحد التوصيات الدولية في إعداد بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال على:

سلطة النقد الفلسطينية ص.ب. 452، رام الله - فلسطين. هاتف: 970/972) 2 2415250 فاكس: (970/972) 2 2409922	أو على بريد إلكتروني: صفحة إلكترونية:	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين هاتف: (970/972) 2 2982700 فاكس: (970/972) 2 2982710 هاتف مجاني: 1800300300	بريد إلكتروني: صفحة إلكترونية:
--	--	--	---

صدر بتاريخ: 18/12/2014